

مذكرة جليل

يقضي حضور الأشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى، المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
صالح عبد الحفيظ	صلح عمان	٩٧١/٧/٣١	٨ صباحاً	جزائية
رسمية مومني شعيب	"	٩٧١/٧/٣١	"	جزائية
خليل محمد عبدالله	"	٩٧١/٨/١٠	"	السرقه
جبرائيل ميري امين لطفي	"	٩٧١/٧/٣١	"	بجوازا
فضل محي الدين الجرجاوي	"	٩٧١/٧/٣١	"	السرقه
يحيى محمد جدعان	"	٩٧١/٨/١٨	"	المشاجرة
عيسى علي	"	٩٧١/٩/٦	"	مشغل منزل بدون اجار
محمد عيسى	"	٩٧١/٩/٦	"	مشغل منزل بدون اجار
سامي عيسى الياس	"	٩٧١/٨/٢٣	"	حيازة مخدرات
جمال حسين حسن	"	٩٧١/٨/١٥	"	مخالفة قانون الصحة العامة
محمد احمد ابو حيه	"	٩٧١/٨/١٨	"	مياه
محمد احمد ابو حيه	"	٩٧١/٨/١٨	"	"
محمد عبد شاكر ابو ناموس	"	٩٧١/٨/١٨	"	التعدي
حسان شكيب خرفان	"	٩٧١/٨/١٨	"	مخالفة ضريبة الدخل
الخليفة نوري فرج جاد	"	٩٧١/٧/٢٩	"	مخدرات
بنارن خشارم محمد علي	جزاء السلط	٩٧١/٨/٣	"	اعطاء اخبار كاذبة
خادم محيي الحان	صلح السلط	٩٧١/٨/٣	"	"
عيسى نجيب عماري	بلدية الزرقاء	٩٧١/٨/١٥	"	صحبه
عمود ابراهيم محمد الامير	بلدية الزرقاء	٩٧١/٨/٩	"	شوارع
احمد فارس الطوباسي	بلدية الزرقاء	٩٧١/٨/٢٩	"	مدن
حسين احمد عبدالله سالم	امالة العاصمة	٩٧١/٨/٢٦	"	"
شجاده احمد صلاح	جمارك	٩٧١/٨/١٦	"	التهرب



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٤ جماد ثاني سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٦ آب سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣١٧

الفرس

صفحة

١٢٧٠	قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧١	قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية
١٢٧٣	قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧١	قانون مجلس شيوخ العشائر
١٢٧٦	قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٧١	قانون معدل لقانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية
١٢٧٧	قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٧١	قانون معدل لقانون العمل
١٢٧٨	قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧١	قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة
١٢٧٩	نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧١	نظام فني الاسنان
١٢٨١	نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١	نظام معدل لنظام معالجة عائلات ضباط وفراد القوات المسلحة الاردنية
١٢٨٢	نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧١	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي
١٢٨٣	اعلان تصحيح أخطاء	

مملكة القوات المسلحة الأردنية

مملكة اردنية

نحو المسعى للملك محمد بن الحسين بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكليات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- أ - الملكية الملكية الاردنية الهاشمية
- ب - المؤسسة مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية
- ج - المجلس مجلس ادارة المؤسسة
- د - المدير مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - يكون للمؤسسة شخصية معنوية، ويجوز لها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ، ويجوز لها تأسيس وانشاء فروع ووحدات في اي مكان في المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تقوم المؤسسة بما يلي :-

- أ - ادارة الفنادق والاستراحات السياحية الحكومية والتي يعهد اليها بإدارتها وادخال التحسينات والاضافات عليها وتشغيلها بالطريقة التي تراها مناسبة .
- ب - انشاء الفنادق والاستراحات السياحية التي ترى لزوماً لانشائها في المملكة وفي الخارج .
- ج - تأمين الخدمات والنقل للسياح والمسافرين .

المادة ٦ - تتألف مصادر تمويل المؤسسة من :-

- أ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة لحساب المؤسسة .
- ب - استثمار ممتلكات المؤسسة ووارداتها .
- ج - ما تساهم به مؤسسة عالية (الخطوط الجوية الملكية الاردنية)
- د - اية مصادر اخرى يقرها مجلس الوزراء .

المادة ٧ يتولى شؤون المؤسسة والقيام باعمالها :

أ - مجلس ادارة

ب - مدير

ج - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - أ - يتألف مجلس الادارة من سبعة اعضاء بمن فيهم رئيس المجلس خمسة منهم من القطاع العام يشترط أن يكون من بينهم ممثل عن وزارة السياحة والآثار/السياحة ممثل عن مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية واثنين من القطاع الخاص يعينهم جميعاً مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير السياحة والآثار .

ب - تكون مدة المجلس اربع سنوات ويجوز عند انتهائها إعادة تعيين نفس اعضاء المجلس السابق وفقه - ا لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت الى آخر تبديل جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ج - اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز عضو في المجلس فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (أ) من هذه المادة .

د - يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس ويتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

هـ - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز مبلغ (٣٠٠) دينار للاعضاء من الموظفين وما يقرره مجلس الوزراء لممثلي القطاع الخاص .

المادة ٩ - لا يجوز لعضو المجلس ان يشارك بصورة مباشرة او غير مباشرة في ملكية او ادارة اية هيئة او شركة اخرى تقوم بأعمال مشابهة لأعمال المؤسسة او منافسة لها .

المادة ١٠ - يتولى المجلس كافة السبلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها .

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، ويدعى للاجتماع مرة في كل شهر على الاقل ، ولا يكون اجتماعه قانونياً الا اذا حضره خمسة اعضاء بمن فيهم الرئيس ، وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين ويجوز ثلاثة من الاعضاء على الاقل دعوة المجلس للاجتماع .

المادة ١٢ - يقوم المدير بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويشرف على جهاز المؤسسة التنفيذي على الوجه الذي يكفل تحقيق اهدافها وفق احكام هذا القانون والانظمة التي تصدر بمقتضاها .

المادة ١٣ - يجري انتقاء وتعيين المدير وموظفي ومستخذي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام يضعه المجلس لهذا الغرض ويقره مجلس الوزراء .

المادة ١٤ - يجوز للمؤسسة استئجار موظفي الحكومة وفق الانظمة المعمولة بها .

مادة ١٥ من النص

المادة ١٥ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الأول من كل عام باستثناء السنة الأولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر كانون الأول من سنة ١٩٧١ .

المادة ١٦ - أ - يعد المجلس موازنة المؤسسة ويرفعها قبل مدة لا تقل عن شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية إلى رئيس الوزراء بواسطة وزير السياحة والآثار لعرضها على مجلس الوزراء للنظر في إقرارها .

ب - يعد المجلس خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريرا شاملا عن أعمال المؤسسة مرفقا به الحساب الختامي شاملا حساب الأرباح والخسائر ويرفعه إلى رئيس الوزراء بواسطة وزير السياحة والآثار لعرضه على مجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليه .

المادة ١٧ - أ - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية وبصورة خاصة تلك المبادئ التي تتبعها المؤسسات والشركات القندقية .

ب - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة ديوان المحاسبة أو فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتباعه مجلس الوزراء في بداية كل سنة مالية بناء على تنسيب من المجلس .

المادة ١٨ - تتمتع المؤسسة بجميع الإعفاءات والتسهيلات المقررة في أي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية .

المادة ١٩ - تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم على مستورداتها الرأسمالية غير الاستهلاكية والضرورية لاستعمالها الخاص ، وتحدد الكميات المستوردة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية / الجمارك والاقتصاد الوطني .

المادة ٢٠ - يضع مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧١/٧/٣١

أحمد بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية	وزير الأثاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد السلام الخالدي	عبد الله صلاح	أحمد الوزي	صبيح أمين عمرو
وزير الثقافة والأعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية	وزير الدولة
عبد الله أبو عودة	يحيى أبو غوش	فواز الروسان	أميل الغوري
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	أبراهيم الخياشنة	محمد خلف	عمر عبد الله
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الأساسية	أسحق الفرحان
محمد الفرحان	مصطفى دوزين		

نحن الحسين بن طلال ملك الأردن

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧١

قانون مجلس شيوخ العشائر

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مجلس شيوخ العشائر لسنة ١٩٧١) ويعمل به بعد مرور شهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يؤسس في المملكة الأردنية الهاشمية مجلس يعرف بمجلس شيوخ العشائر يتألف من عدد يتراوح ما بين ١٢-١٥ عضوا عدا عن الرئيس .

المادة ٣ - يعين الرئيس بارادة ملكية سامية ويكون صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن طلال المعظم أول رئيس للمجلس وعند غيابه ينوب عنه في رئاسة المجلس من يعينه سموه من الأشخاص الاتيين لذلك .

المادة ٤ - تطبق احكام هذا القانون على العشائر المنصوص عليها في قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦ وايسة عشيرة اخرى من العشائر الرحل في المملكة تصدر الارادة الملكية السامية باضافتها الى تلك العشائر بناء على قرار مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس شيوخ العشائر .

المادة ٥ - يتم تعيين اعضاء المجلس وقبول استقالاتهم واعفائهم من العضوية بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٦ - يشترط في عضو المجلس :

أ - ان يكون اردني .
ب - ان يكون من شيوخ او وجوه العشائر الرحل المشمولة باحكام هذا القانون ويفضل اعضاء مجلس الامة السابقون من تلك العشائر .

ج - ان لا يكون لاقدا الاهلية او محكوما بجرمة او جنحة محلة بالشرف .

المادة ٧ - مدة العضوية في المجلس سنتان ويجوز اعادة تعيين أي عضو منهم عند انتهاء هذه المدة .

المادة ٨ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وبين عضوية مجلس الامة والوظائف العامة المنصوص عليها في المادة (٧٦) من الدستور .

هذا منه الاصل

المادة ٩ - اذا حدثت اية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون لاي عضو من اعضاء المجلس انشاء عضويته تسقط عضويته باكثرية ثلثي اعضاء المجلس على ان يرفع القرار الى بجلالة الملك لافراره .

المادة ١٠ - اذا خلا محل احد اعضاء المجلس بالوفاة او بالاستقالة او غير ذلك بملأ مكانه بمقتضى احكام المادة (٥) من هذا القانون .

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الاقل في كل شهر ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور ثلثي الاعضاء على الاقل ما عدا الرئيس وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوي الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٢ - يكون للمجلس مكتب يتألف من امين عام وسكرتير خاص وعدد من الموظفين حسب الحاجة على ان يتم تعيينهم وتقلهم وترقيتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم وجميع الشؤون المتعلقة بهم بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ويوزع لرئيس المجلس بموافقة رئيس الوزراء بدلا من تعيين الموظفين ان يتنبد ايا من موظفي ومستعدي الحكومة او ضباط الجيش او الامن العام للقيام بهذه الواجبات بالتشاور مع الجهة المعنية .

المادة ١٣ - يتقاضى كل عضو من اعضاء المجلس مخصصات شهرية يعينها مجلس الوزراء بتسبب من الرئيس .

المادة ١٤ - ترصد في الموازنة العامة المخصصات الضرورية لقيام المجلس بالمهمة التي التف من اجلها .

المادة ١٥ - تكون مهمة المجلس بحث جميع المسائل المتعلقة باي شأن من شؤون العشار الادارية والقضائية والصحية والاقتصادية والزراعية والتعليمية والاجتماعية وشمل ذلك ما يلي :

أ - بيان الوسائل التي من شأنها ان تساعد على انتهاز العشار ورفع مستواها وتحقيق الحياة المستقرة لها .

ب - بيان الرأي في الامور النافعة التي تؤدي الى عمران اراضي العشار وقراها وتنشيط زراعتها وتجارتها واصلاح احوالها .

ج - عرض المسائل المتعلقة باحتياجات العشار العامة ومشاكلها الحقيقية وايقاف المسؤولين على مواطن النقص فيها .

د - اقتراح للنراج الاداري الموافق لطبيعة العشار واحوالها الاجتماعية والروحية وميولها وقابليتها وذلك لضمان توطيد النظام وتحقيق السير المطرد في طريق اصلاح ليشقى لمسيرة الزمن ومقتضيات التقدم .

هـ - التنسيب للجهات المختصة تفويض الاراضي الاميرية التي تملكها الدولة الى المستحقين من ابناء هذه العشار بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٦ - القرارات التي يتخذها المجلس في الشؤون المنصوص عليها في المادة السابقة يتولى رئيس المجلس ابلاغها الى الجهات الرسمية المعنية لاتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذها بموجب القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٧ - على الجهات الرسمية المعنية ان تعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ توامى المجلس والعمل بمقتضاها كلما كان ذلك ممكنا وفي حدود الامكانيات المالية .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس شيوخ العشار ان يضع الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون والنظام الداخلي للمجلس .

المادة ١٩ - تمارس الجهات الرسمية الصلاحيات المنوطة بها بمقتضى قانون الاشراف على البلديات لسنة ١٩٣٦ او اي تشريع لاحق معادل له تحت اشراف سمو الامير محمد بوصفه رئيسا لمجلس شيوخ العشار .

المادة ٢٠ - تلغى احكام اي قانون او نظام سابق آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحكومة

١٩٧١/٧/٣١

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير المالية احمد اللوزي	وزير الاشياء والتعمير صبيح امين عرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصلي التل
--	--------------------------------	-----------------------------	--	--

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عردة	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو عرش	وزير العدل فواز الروسان	وزير دولة اميل الغوري
---	---	----------------------------	--------------------------

وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
---------------------------	-----------------------------------	----------------------------	------------------------------	--------------------------------------

وزير التعليم والاعمال والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان
--	---	-------------------------------------

هذا منه الاصل

نحس الملك محمد السادس

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية

المادة ١ - يسنى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون تأسيس محكمة استئناف عشائرية لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - سمو الامير محمد رئيساً واذا لم يتمكن من حضور جلسات المحكمة لمعدرة ما يعين سموه شخصاً لائقاً يقوم مقامه .

١٩٧١/٧/٣١

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	الخارجية	المالية	الانشاء والتعمير
عبد السلام الخياطي	عبد الله صلاح	احمد الوزني	صبيح امين عمرو
رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير
عبد السلام الخياطي	الخارجية	المالية	الانشاء والتعمير
عبد السلام الخياطي	عبد الله صلاح	احمد الوزني	صبيح امين عمرو

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير العدل	وزير
عبدان ابو غوده	يعقوب ابو غوش	فواز الروسان	اميل الغوري
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	محمد خلف	عمر عبد الله
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة
الشيخ المشير	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان

وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة
الشيخ المشير	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان
وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة
الشيخ المشير	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان

وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة
الشيخ المشير	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان
وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة
الشيخ المشير	محمد الفرحان	مصطفى دودين	اسحق الفرحان

نحس الملك محمد السادس

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل مع ما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (١٦) من القانون المؤقت المعدل لقانون العمل رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠ .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (٥) :-

(٥) - اذا اضطر صاحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه بتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد على عشرة ايام خلال السنة الواحدة) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦٩) من القانون الاصيل باضافة عبارة (مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٨٤) من هذا القانون) الى اول الفقرة (٢) منها .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٨٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٨٤) - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل من وقت لآخر بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا يتضمن قسامة باسماء المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات .

ب- تعتبر النقابات التي يتم تشكيلها وفقا لاحكام القرار الصادر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة نقابات عامة يحق لها فتح فروع او مكاتب في كافة انحاء المملكة .

ج- على النقابات القائمة بتاريخ نفاذ هذا القانون ان تكيف اوضاعها بما يتلائم مع القرار الصادر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة اقصاها ١٩٧١/٩/٣٠ وتعتبر منحلة بخلاف ذلك .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٧/٢١

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الصحة	وزير العدل	رئيس الوزراء
عبد السلام المجاني	عبد الله	فواز الروسان	وصفي التل

مكة منه الاصل

نحو الحسين للهكت ستر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٧١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (د) :

د - يتولى النائب العام او من ينتدبه من موظفي النيابة العامة او رؤساء كتاب المحاكم وعن طريق دوائر الاجراء تحصيل اي نقص في الرسوم المستحقة للخزينة في اية دعوى مفصلة من الفريق الذي الزمه الحكم بها اذا لم تكن المحاكم قد عاجلته وتعتبر استيضاحات ديوان المحاسبة او الكشف المعدة من رؤساء اقسام المحاكم اساسا للمباينة في اجراءات التنفيذ لدى هذه الدوائر .

١٩٧١ / ٧ / ٣١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وصلي النبل

وزير المالية
احمد الوردي

وزير العدل
فؤاد الروسان

نحو الحسين للهكت ستر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٧١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧١

نظام فني الاسنان

صادر بمقتضى المادة (٨٠) من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام فني الاسنان لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - ينحصر عمل فني الاسنان في صنع الاجهزة الخاصة بالاستعاضة السنية وتقوم الاسنان وتجبير الكسور طبيا لتعليقات وارشادات طبيب الاسنان المرخص .

المادة ٣ - يحظر على اي شخص مزاول مهنة فني الاسنان الا بتصريح من وزير الصحة

المادة ٤ - يشترط في طالب الترخيص :

أ - ان يكون اردني الجنسية او من بلد عربي يقبل المعاملة بالمثل .

ب - ان يكون حائزا على الشهادة الاعلانية او ما يعادلها .

ج - ان يكون قد حصل بعد دراسة وتدريب مدة سنتين على الاقل على شهادة مهنية خاصة بهذه المهنة بخوله العمل في بلد المعهد .

د - ان يجتاز فحصا خاصا امام لجنة من ثلاث اطباء اسنان يشكها وزير الصحة لهذا الغرض من طبيب من وزارة الصحة وطبيبين ترشحهما نقابة اطباء الاسنان .

المادة ٥ - بالرغم مما جاء في المادة ٤ من هذا النظام يجوز لوزير الصحة بعد موافقة نقابة اطباء الاسنان ان يمنح رخصة لمزاولة مهنة فني اسنان لاي شخص اردني اجتاز الفحص المقرر في المادة الرابعة من هذا النظام . وكان حائزا على الشهادة الابتدائية او ما يعادلها . ومارس مهنة صناعة الاسنان مدة عشر سنوات على الاقل تحت اشراف طبيب اسنان مرخص او فني اسنان مرخص او مستشفى اسنان مرخص .

المادة ٦ - يستوفى مبلغ عشرة دنانير رسما لاصدار رخصة فني الاسنان .

المادة ٧ - يحظر على فني الاسنان :

أ - استقبال المرضى والمراجعين واحمد الاقيسه لغايات القيام باعمال الاستعاضة السنية بصورة مباشرة او بالواسطة .

ب - اقتناء الآلات والاجهز والمعدات والمواد الادوية التي تستعمل في معالجة الاسنان واحمد الاقيسه السنية .

هذا منه الاصل

المادة ٨ - يجب على فني الاسنان القيام بأعماله الفنية في مختبر خاص تتوفر فيه الشروط التالية :-

- أ - ان يكون مكان المختبر في الموقع الذي يعينه الوزير .
- ب - ان لا يستعمل المختبر غير اغراض اعمال المختبر .
- ج - ان يكون مستوفيا لشروط الصحة من تمديدات لمياه الشرب ووسائل لتصريف الفضلات السائلة والجافة وان يحتوي على دورة مياه ومغاسل صحية .

المادة ٩ - لا يجوز لفني الاسنان فتح اكثر من مختبر اسنان واحد ويعتبر مسؤولا عن جميع الاعمال الجارية فيه بما فيها اعمال المستخدمين .

المادة ١٠ - كل من يخالف ايا من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٩ من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٧/٢١

أعضاء مجلس

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي	وزير الخارجية المالية احمد الوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير التدليس فواز الروسان	وزير دولة اميل الغوري
وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير التقنية اليس المعشر	وزير الاشغال العامة محمد الفرسان	وزير الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف الشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرسان

نخ الحسني للملك محمد السادس

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١ / ٧ / ٢٤
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام معاملة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام معاملة عائلات ضباط و افراد القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١)
ويقرأ مع النظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومسطرا عليه من تعديل
كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من النظام الاصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (١١٨) لسنة ١٩٦٦ باضافة البند الجديد
التالي الى الفقرة (ب) منها تحت رقم (٦) :

٦ - الراغبين من الضباط والافراد والموظفين والمستخدمين في القوات المسلحة الذين احيلوا على
التقاعد قبل ١ / ٤ / ١٩٦٣ من لا يقل دخلهم السنوي من رواتبهم التقاعدية عن مائة دينار
وهذه الرغبة يجب ان تظهر باقرار خطي .

١٩٧١/٧/٢٤

أعضاء مجلس

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي	وزير الخارجية المالية احمد الوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير التدليس فواز الروسان	وزير دولة اميل الغوري
وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير التقنية اليس المعشر	وزير الاشغال العامة محمد الفرسان	وزير الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف الشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرسان

هذا منه الاصل

نحسب الله الملك مستر المملكة المغربية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السادسة من النظام الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
ب - نائب المدير العام ويكون راتبه ١٢٥ - ١٤٠ ديناراً وتابعا للتقاعد .

١٩٧١/٧/٢٨

أحمد بن محمد

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الحادي	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير المالية أحمد الوزني	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عبدان أبو عوده	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية يعقوب أبو غوش	وزير العدل فواز الروسان	وزير دولة أميل الغوري	
وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية أبراهيم الحياشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الزراعة عمر عبدالله	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
وزير الأشغال العامة محمد الفرحان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الإسلامية أشحق الفرحان		

اعلان تصحيح اخطاء

٠٠٠٠٠٠

١ - بالنسبة للقانون المؤقت المعدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المنشور في العدد ٢٣٠٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٧١ .

١ - سقطت كلمة (خبير) التي يجب ان ترد بعد حرف (من) الوارد في السطر الثالث من المادة ٤ من القانون المذكور .

٢ - وردت كلمة (جلت) خطأ في اول السطر الثاني من الفقرة (ج) التابعة للمادة ٨ مسن نفس القانون والصحيح (اجلت) .

٣ - وردت كلمة (خمس) خطأ في منتصف السطر الثالث من المادة ١٤ من نفس القانون والصحيح (خبير) .

٤ - وردت كلمة (المرفعات) خطأ في السطر الثاني من المادة ١٦ من القانون نفسه والصحيح (المرافعات) .

٥ - وردت كلمة (التلغ) خطأ في السطر الاخير من المادة ٢٠ من القانون المذكور والصحيح (التبليغ) .

٦ - ورد الرقم (٢٠) خطأ في متن المادة ٢١ من القانون والصحيح (٢١٠) .

ب - بالنسبة للقانون المؤقت المعدل لقانون محاكم الصلح رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ المنشور بذاة العدد :

وردت كلمة (الجرثم) خطأ في اول الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والصحيح (الجرثم) .

ورد خطأ في مطلع المادة (٥) من النظام رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ نظام الاوازم والمقاولات لوزارة الصحة حيث وردت عبارة يتم شراء الاوازم التي لا تتجاوز قيمتها ... والصواب يتم شراء الاوازم التي تتجاوز قيمتها ... الخ .



ملاحظة